مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: تأثير الانتخابات العراقية على الأوضاع السياسية في دول مجلس تعاون الخليج العربي
اسم الكاتب: د. جاسم يونس محمد الحريري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6763
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 23:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثير الانتخابات العراقية على الاوضاع السياسية في دول مجلس تعاون الخليج العربية

الدكتور
جاسم يونس محمد الحريري
قسم الدراسات الاسيوية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة

ان ماحدث في العراق في التاسع من نيسان/أبريل٢٠٠٣ من تغيير للنظام السياسي، وبدء الاحتلال الامريكي للعراق،وتبعه أجراء أول أنتخابات نيابية لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية ومجالس محافظات العراق في الثلاثين من كانون الثاني/يناير٢٠٠٥ قد يبسط بظلاله على دول مجلس التعاون الخليج العربية،وسيكون لها أثرا على مستقبل المنطقة في حالة أعتبار العراق (النموذج الجديد) في الساحة الخليجية الذي أختار ممثليه من الكيانات السياسية المختلفة في الجمعية الوطنية عن طريق الانتخابات ،بالرغم من أستمرار الاحتلال الامريكي للعراق ،الا ان هذه الانتخابات وصفها المحللون السياسيون باعتبارها نقطة البداية ورسالة واضحة الى دول المنطقة للمبادرة بالاهتمام باصلاح الاوضاع الداخلية عن طريق أجراء تغييرات جوهرية في السياسات ودفع عجلة التنمية السياسية وانتشار والسماح بانشاء الكيانات السياسية والحزبية وتشجيع منظمات المجتمع المدني على تشكيل الراي العام ومراقبة السلطة التنفيذية واختيار الحكام وممثلي الشعب في البرلمانات والجمعيات الوطنية عن طريق الانتخابات كنوع من تداول السلطة السلمي نحو التحول الديمقراطي الشامل لتتناغم مع المتطلبات التي تكتنفها البيئة الداخلية لها في موازاة التاثيرات والضغوط الدولية عليها لامتطاء طريق الديمقراطية، وأثارة قضايا حقوق الانسان كعناوين رئيسية يجب عليها التحرك نحوها قبل أن تختمر سيناريوهات مشابهة لما جرى في العراق لتطبق عليها في المستقبل المنظور، الا ان المراقبين لازالت تشغلهم جملة من التساؤلات المهمة من أبرزها :-ماذا تشكل الانتخابات العراقية لدول الخليج العربية؟هل حان الوقت لدول الخليج العربية لاحداث مزيد من التغييرات الجوهرية في سياساتها الداخلية؟ماهو تأثير الانتخابات العراقية على المستقبل السياسي لدول الخليج العربية؟.

ويبدو أن التغييرات في العراق ووجود القوات الاجنبية على أرضه بدأت تتلاقى مع بعض المؤشرات السياسية الداخلية الملفتة للنظر في دول مجلس التعاون الخليجي ومن أبرزها:-

١. طلب أسلاميون في الكويت لتاسيس حزب أسلامي هناك يدعى (حزب الامة)، وكان رد الحكومة الكويتية فاترا حول ذلك، حيث استدعت النيابة العامة في الكويت الدكتور حسين

السعيدي الناطق باسم الحزب ووجهت اليه تهمة مخالفة ((قانون التجمعات)) لانه أستضاف في منزله المؤتمر التأسيسي لهذا الحزب.وكانت صحف كويتية ذكرت أن مجلس الوزراء الكويتي ناقش في ٣٠كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ المؤتمر الذي جرى في منزل السعيدي وقرر اتخاذ أجراءات ضد تاسيس الحزب. كما نقلت الصحف عن مصادر ان الحكومة أبدت للسفارة الامريكية انزعاجها من حضور أثنين من العاملين في القسم السياسي فيها المؤتمر غير ان السفارة ردت بتصريح نشرته صحيفة القبس الكويتية بان موظفيها ((يلتقون بشرائح من المجتمع الكويتي أملا بفهم أكبر للتطورات الراهنة))وان ((حضور أي ممثل للسفارة في مؤتمر أعلان حزب الامة لايجب أن يفهم بالضرورة على أنه مصادقة على مبادى هذا الحزب أو قيامه)).

٢. حدثت عدة أضطرابات امنية في الكويت راح ضحيتها أربعة من رجال الامن وعدد من المواطنين الكويتيين ،وقد أصدرت على الانترنيت جماعة أسلامية بيانا سمت نفسها(كتائب عبد العزيز المقرن)في الكويت هددت فيه(بشن حرب عظيمة يسقط فيها كثير من الضحايا الابرياء)،ونقلت وكالات الانباء أن تلك الجماعة طلبت خروج القوات الاجنبية من الكويت.

٣. أعلن البنتاغون الامريكي أن هناك معلومات تشير الى ان جماعات أسلامية تهدد بقيام عمليات عسكرية ضد القواعد العسكرية الامريكية في منطقة الخليج العربي وخاصة في السعودية والكويت وقطر.

٤. توجه السعوديين صباح يوم الخميس المصادف العاشر من شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥ لاول مرة في تأريخهم الى صناديق الاقتراع في مناطق العاصمة الرياض في أول أنتخابات بلدية تشهدها المملكة في تأريخها ،حيث يتم الاقتراع لاختيار نصف أعضاء هذه المجالس البالغ عددها ١٧٨ مجلسا في حين تولى العاهل السعودي تعيين نصف أعضاء تلك المجالس.

وبناء على أهمية الموضوع تم تخصيص هذا البحث لتحليل أبعاد الانتخابات العراقية وأنعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليج العربية .وبني البحث على فرضية مفادها (أمكانية حدوث تغييرات سياسية داخلية في دول مجلس التعاون الخليج العربية بعد الانتخابات العراقية).وينقسم البحث الى أربعة مباحث الاول يتناول أستعراض ملامح عن عملية الانتخابات العراقية سواء كانت عوامل سلبية أم أيجابية ثم تطرق الى بيان الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون الخليج العربية من الانتخابات العراقية في البحث الثاني. أما المبحث الثالث فعرج على موقف النخب الفكرية الخليجية من الانتخابات العراقية.وأخيرا يعرض البحث في المبحث الرابع منه المستقبل السياسي لدول مجلس التعاون الخليج العربية بعد الانتخابات العراقية.

المبحث الاول

ملامح عن عملية الانتخابات العراقية

أفرزت الانتخابات العراقية جملة من المؤشرات قد تكون أيجابية أو سلبية والتي يمكن أبراز اهمها وهي كما يأتي:-

المطلب الاول :-العوامل الايجابية:-وتنقسم الى مايأتي:-

١. درجة حماس العراقيين للمشاركة في الانتخابات:-

أن المراقب لحماس العراقيين عند ذهابهم الى مراكز الاقتراع يراه مرتفع بشكل مثير للانتباه، وقد فسره علماء الاجتماع والنفس بأنه ناتج من حالة نقص أفتقدها المواطن العراقي في الانظمة السابقة وهي حرمانه من ممارسة أي دور له في أختيار ممثليه ،وجاءت هذه الانتخابات لاملاء هذا النقص ،والحالة الاخرى فسرها المختصون بانها أثبات لوجوده الانساني كباقي شعوب دول العالم عندما تجري الانتخابات في بلدانها فذهاب المواطن العراقي الى صناديق الاقتراع ازال أي حواجز وتمييز تفصله عن باقي البلدان المتقدمة التي تجري فيها الانتخابات.

٢. موقف المواطنون من الاجراءات الامنية خلال الانتخابات:-

قبل ايام قليلة من أجراء الانتخابات أصدرت الحكومة العراقية المؤقتة جملة من الاجراءات الامنية الاحترازية لضمان سلامة أجراء الانتخابات ومن أبرزها(١):-

أولا:-أعلان عطلة رسمية لمدة ثلاثة أيام قبل وأثناء وبعد الانتخابات بيوم واحد.

ثانيا:-فرض حظر التجوال خلال مدة العطلة الرسمية.

ثالثا:-منع حمل الاسلحة من قبل المدنيين منعا باتا خلال مدة العطلة.

رابعا:تضييق نطاق حركة المركبات المدنية بشكل كامل.

وقد تجاوب المواطنون العراقيون لتنفيذ تلك الاجراءات بانسيابية وتفهم عال يعبر عن روح المسؤولية لتكاتف جهود الجميع لانجاح الانتخابات.

٣. طبيعة وحجم مشاركة المواطنون في الانتخابات:-

لاحظ المراقبون أن مجمل شرائح المجتمع جاءت الى مراكز الاقتراع بالرغم أن البعض له حالة صحية حرجة لاتحتمل الجهد المضاعف ،كالوقوف في طوابير الانتظار للدخول الى مراكز الاقتراع أو السير على الاقدام لمسافات قد تطول للوصول الى صناديق الاقتراع لانها غير قريبة من مناطق سكناهم واصبحت هذه الحالة عاملا لرفع ثقة المواطن بنفسه سواء كان عاملا أو موظفا في الدولة أو أمرأة أو رجلا ،أنسانا متكاملا أو معاقا.أذ كان الحضور المتنوع للناخبين العراقيين على مختلف مستوياتهم الاجتماعية وأجناسهم والوانهم وقومياتهم وطوائفهم هو الميزة والقاسم المشترك التي أمتازت به الانتخابات العراقية[١].

٤-تحدي هاجس الخوف:-

ان توافد المواطنين العراقيين على مراكز الاقتراع هو بحد ذاته حالة تحتم على المراقبين والمختصين الوقوف أمامها والتامل في دوافعها التي قد تكون أنعكاسا لشجاعة المواطن وتحديه لكل المصاعب التي قد تواجهه وهو في طريقه الى صناديق الانتخابات من أضطراب أمني قد يحصل اثناء ذلك .

٥ - التعاطي بايجابية مع الانتخابات رغم كل التضحيات:-

أن ماتعرض له المواطن العراقي من فقدان لاهله وأصدقائه ومحبيه سواء كانت ذلك ناتجة أثناء الحرب الامريكية على العراق في أذار /مارس ٢٠٠٣ او من خلال العمليات العسكرية الامريكية بعد الاحتلال الامريكي في المدن العراقية الساخنة كالانبار، والنجف الاشرف، وسامراء، أو الموصل، ومدينة الصدر، والاعظمية لم تعيقه للذهاب من المشاركة في الانتخابات.

---

(١) مرتضى معاش ،ماذا بعد الانتخابات العراقية؟،صحيفة الزمان،العدد ٢٠٣١ ،٩شباط/فبراير ٢٠٠٥ ،ص ١٥.

٦-بدء مرحلة جديدة من التعددية الحزبية:-

أن تنوع الكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات وتجمعها في قوائم مؤتلفة وشمولها معظم أطياف وأعراق الشعب العراقي تؤكد بداية مرحلة جديدة من التعددية الحزبية التي أزالت فترة حكم الفرد الواحد والقبيلة والعشيرة وبداية مرحلة من التداول السلمي للسلطة ومشاركة واسعة من الشعب.

٧-حسن تنظيم العملية الادارية للانتخابات:-

أبرزت عملية تنظيم الانتخابات العراقية حسن تنظيم اجراءاتها من خلال أشراف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ووجود كادر أداري لارشاد الناخبين وفرز الاصوات .فضلا عن مشاركة أجهزة وزارة الداخلية والدفاع في تامين مراكز الاقتراع من وقوع الاضطرابات الامنية.

المطلب الثاني:- العوامل السلبية:-وتتوزع الى ماياتي:-

١-أجراء الانتخابات العراقية في ظل الاحتلال الامريكي:-

يعتبر الاحتلال الامريكي للعراق من أهم المحددات الدولية السلبية التي قد تقلل من أهمية الانتخابات العراقية،لاسيما أن هناك عدة جهات وكيانات سياسية ودينية قد قاطعت المشاركة في الانتخابات سواء كان ذلك في الترشيح او الادلاء باصواتهم بسبب وجود قوات الاحتلال في العراق واعتبرت العملية برمتها تأكيد لشرعية الاحتلال الامريكي للعراق من خلال أختيار حكومة عراقية تتعامل مع الاحتلال.

٢-أنقسام الاطياف السياسية حول موقفها من الانتخابات :-

ظهر انشطار واضح في مواقف الاحزاب السياسية في العراق فمنهم من يرى ان عدم المشاركة في الانتخابات هو دعم لمبدأ المقاومة للاحتلال بشكل سلمي عبر عدم اجراء أي عملية سياسية وقوات الاحتلال جاثمة في أرض العراق،والبعض الاخر يرى أن أجراء الانتخابات يمثل خطوة مهمة كمرحلة أولية لخروج قوات الاحتلال عبر أصطفاف وتمثيل عدد من ممثلي الكيانات السياسية لشرائح المجتمع وتنضيج هذا المطلب(أي خروج قوات الاحتلال) من الجمعية الوطنية مستقبلا لجدولة خروج قوات الاحتلال من العراق.

٣- حدوث اضطرابات امنية اثناء اجراء الانتخابات :-

حدثت عدة اضطرابات امنية في مناطق مختلفة من العراق ، لكنها لم تعيق ذهاب المواطنون الى صناديق الاقتراع، بل تعاملوا مع الموقف بهدوء وموضوعية لحين اكتمال الانتخابات .

٤- انتشار الاشاعات المغرضة :-

انتشرت داخل صفوف المواطنون العراقيون عدة اشاعات من ابرزها (ان من لا يشارك في الانتخابات سوف يسقط حقه في التمتع بحصة البطاقة التموينية) لكن الحكومة العراقية المؤقتة عملت على تقليل من اهميتها عبر اذاعة عدة بيانات تنفي صحة هذه الاقاويل وان الانتخابات هي قرار شخصي ليس للحكومة أي دخل فيه ولا يمكن لاي جهة فرض أي ضغوط عليه للمشاركة او الامتناع من الادلاء بصوته في الانتخابات . وفي هذا السياق نفى (نذير بشير عبد الله) معاون مدير عام دائرة التموين في وزارة التجارة العرقية الاقاويل التي

ترددت بين المواطنين عن ايعاز الحكومة العراقية المؤقتة الى وزارة التجارة ب(منع تجهيز أي مواطن بحصته من المواد الغذائية اذا لم يدل بصوته في الانتخابات)[٢].

٥-محاولة تشويه الانتخابات العراقية :-

قبل حدوث الانتخابات انتشرت عدة ممارسات يمكن ان تشوه من عملية الانتخابات منها تغرير بعض النفوس الضعيفة لبيع اصواتهم مقابل بضعة دولارات وقد انتقدها رجال الدين ومن بينهم وكيل سماحة السيد اية الله علي السيستاني في مدينة الكاظمية المقدسة السيد (علي الواعظ)هذه التصرفات واشار الى ان (ثمنه حرام وامواله سحت) منتقدا في الوقت ذاته محاولات البعض دفع الاموال من اجل شراء الاصوات الانتخابية مشددا على (اهمية فسح المجال للمواطن العراقي لممارسة دوره الديمقراطي وحريته بأختيار ممثليه)[٣].

٦-الخشية من عدم حل المشاكل التي تمس الشعب العراقي:-

يعتقد بعض المحللون السياسيون ان انتخاب الجمعية الوطنية واختيار الحكومة العراقية القادمة من دون حل مشاكل الشعب الانية كنوع من التنفيس وتهيئة الظروف للتحول الديمقراطي ستكون عملية تراجع لاهمية الانتخابات لانها بالرغم من حدوثها الا ان النتائج ستكون مخيبة لامال الشعب العراقي واستقرار حياته السياسية والاقتصادية لان عدم تحقيق الغايات التي راهن عليها المواطن العراقي جراء الادلاء بصوته ولو على الاقل التي يفتقد الى انتظامها من(غذاء ودواء ووقود وكهرباء) من غير الاحتجاج بعناصر الضعف الحكومي وتردي الاوضاع الامنية او عدم استقرار البلاد ستفرز انعكاسات وخيمة على ثقة المواطن واثبات مصداقيته او خلاف ذلك من أي حكومة منتخبة قادمة لان غاية المواطن العراقي في الاشتراك في العملية الانتخابية هو تحقيق حاجاته بصعود الاحزاب والكيانات والاشخاص السياسية التي يمكن أن تكون لها قدرة حقيقية على حل مشكلاته المعيشية[٤].

ويرى بعض المحللون الغربيون أن خطوة الانتخابات هي علامة بارزة في حياة العراقيين المعاصرة ،لكنها ليست نهاية لمشاكل العراقيين الحاليةلان أنتخاب الجمعية الوطنية سيتبعها عملية توزيع المناصب الحكومية على الكيانات السياسية التي تتحكم بها عدة توازنات منها :كيف ستوزع القوة على الاطراف الرئيسية التي حصلت على أصوات تؤهلها لحجز مقاعد داخل الجمعية الوطنية؟وكيف ستوزع حصص النفط وموارده على مناطق العراق؟وكيف ستنال الاقليات والطوائف التي تمثل الشعب العراقي من قدرات العراق الاقتصادية المتنوعة[٥].

٧-حدوث اختراقات انتخابية :-

اعترفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بحدوث خروقات في العملية الانتخابية في الموصل حيث ان هناك نحو ٤٠ صندوقا انتخابيا عليها شكاوي وطعون او تم تغليفها بشكل

---

(٢) خالد طالب ،التجارة تكذب شائعة حجب الحصة التموينية عن مقاطعي الانتخابات ،صحيفة الزمان ،العدد ٢٠٢١ ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٣) صحيفة الزمان ،العدد ٢٠٢١ ، المرجع نفسه .

(٤) مرتضى معاش،ماذا بعد الانتخابات العراقية ؟،مرجع سابق،ص ١٥ .

[5]Anthony coresman,iraq elaction preview,center forstrategic and international studies ,(washington,DC:january26.2005),p6.

يخالف التعليمات وعزت المفوضية اسباب عدم اجراء الانتخابات في مدينة(برطلة) في نفس المنطقة وعدم ادلاء ١٥١٨٨ الف ناخبا الى عوامل امنية احجم بسببها الموظفون الانتخابيون عن التوجه الى مراكز الاقتراع المقررة فيها فيما تعرضت مواد انتخابية في عدد من المراكز الى السرقة بالقوة من قبل جماعات مسلحة.وقد طالب أئتلاف(جبهة تركمان العراق) باعادة الانتخابات في المناطق التركمانية وتحت أشراف دولي ،ووصف الائتلاف الانتخابات التي جوت في شمالي ووسط العراق والمناطق ذات الكثافة التركمانية بانها((خالية من النزاهة والعدالة وسارت باتجاه مغاير للديمقراطية والوطنية))،وخرج مئات من المتظاهرون التركمان في بغداد وكركوك للاحتجاج على مخالفات أثناء الانتخابات في مناطق فيها تواجد تركماني واسع مطالبين باعادة الانتخابات بغية ضمان النزاهة[٦] وقد شهدت محافظة النجف الاشرف تظاهرة احتجاجية بعد الانتخابات امام مكتب المفوضية العليا للانتخابات في المدينة نظمها المئات من مناصرة قائمة (الوفاء الى النجف) التي يتزعمها محافظ النجف عدنان الزرفي متهمين المفوضية بالتلاعب في صناديق الاقتراع والتزوير[٧].

٨-عدم مشاركة القضاء العراقي في الاشراف على الانتخابات:-

لم يشارك القضاة العراقيون كمراقبون محايدون لمنع أي حالة او مخالفة أو حدوث حالات تزوير عند ادلاء الناخبين باصواتهم ،حيث لم تستدعي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أي قاضي كمراقب على صناديق الاقتراع أو الاشراف على سير عملية الانتخابات بصورة عامة.

المبحث الثاني

الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون الخليج العربية من الانتخابات العراقية:-تنوعت المواقف الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي ،الا أنها أجمعت على أهمية الانتخابات العراقية باعتبارها خطوة مهمة لاستعادة سيادة العراق على أرضه وانسحاب القوات الاجنبية منه بعد ان يستلم العراقيون كل مقاليد السلطة السياسية والعسكرية والاقتصادية .ويمكن أستعراض ابرز تلك المواقف وكما يأتي:-

١.موقف المملكة العربية السعودية:-

أشادت المملكة العربية السعودية بنجاح الانتخابات العراقية معتبرة انها تشكل (خطوة مهمة) للشعب العراقي (لاستعادته لكامل سيادته وأستقلاله)وفق ماأفاد به مصدر رسمي.وقالت وكالة

---

(٦) قاسم سلمان ،المفوضية تعترف بخروقات انتخابية في الموصل وتتعهد بأتخاذ اجراءات ،صحيفة الزمان ،العدد ٢٠٣٠، ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٥ ،ص ١ .وكذلك أنظر محمود عبدالله،مسيحيو الموصل وطوائفها المختلفة يطالبون المفوضية باعادة فتح مراكز أقتراع في مناطقهم،صحيفة المدى،العدد٣١٣، ٧ شباط /فبراير ٢٠٠٥ ،ص ٧ .وكذلك أنظر مروان العاني،متظاهرون في كركوك يطالبون باعادة الانتخابات،صحيفة الزمان،العدد٢٠٣٣، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ص٤ .كذلك أنظرفانز جواد ،أئتلاف التركمان يطالب باعادة الانتخابات في كركوك ،صحيفة الزمان،العدد ٢٠٣١ ،مرجع سابق ، ص ٤ .كذلك أنظر عدنان عبد الحسين،متظاهرون من التركمان يحتجون على خروقات في الانتخابات ،صحيفة الزمان،العدد٢٠٣٥ ، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ ،ص ١.

(٧) فاضل رشاد ، النجف اتهامات للمفوضية العليا بالتلاعب في صناديق الاقتراع،صحيفة الحياة ،العدد١٥٢٨٥ ، ٥ شباط / فبراير ٢٠٠٥ ،ص٤.

الانباء السعودية في بيان من بضعة أسطر(تهنى المملكة العربية السعودية حكومة وشعبا العراق الشقيق على نجاح العملية الانتخابية))[٨] واضافت ان الانتخابات ((تعتبر خطوة مهمة في مسيرته (الشعب العراقي) السياسية نحو استعادته لكامل سيادته واستقلاله))[٩] وتابعت الوكالة التي لم تنسب البيان الى أي مصدر او مسؤول سعودي كما جرت العادة ((ونأمل ان تؤدي نتائج الانتخابات العراقية الى تحقيق المصالحة الوطنية التي تكفل وحدة واستقلال البلاد))[١٠]
وبالرغم من ذلك فلم يخفي بعض السياسيين السعوديين مواقفهم من العملية الانتخابية في العراق حيث كان عبد العزيز الفايز عضو مجلس الشورى السعودي قد اعتبر ان الانتخابات العراقية شكلت ((خطوة ايجابية تساهم في الاستقرار السياسي))[١١] في العراق .

٢ . موقف مملكة البحرين :-

اشاد مجلس الوزراء البحريني بالانتخابات العراقية وعبر عن اهتمامه البالغ بها لا سيما أنها ((تتم في العراق الشقيق لتحديد نظام حكمه ومستقبله السياسي)) واوضح المجلس ان هذا الموقف نابع من حرص مملكة البحرين على ((استقرار هذا البلد الشقيق وامنه ووحدة اراضيه وسلامته الاقليمية))[١٢]

واعرب مجلس الوزراء البحريني عن ((دعمه وتأييده لهذه الخطوة الهامة في تاريخ العراق)) لكنه ((يأمل في مشاركة كافة اطياف الشعب العراقي بمختلف فئاته السياسية في هذه العملية ليسهم الجميع في اقامة عراق حر ومستقل في ظل نظام ديمقراطي يتحقق من خلاله الرخاء والازدهار لشعبه الشقيق ويمكنه من القيام بدوره البناء في محيطه الاقليمي ومكانته الدولية))[١٣].

٣.موقف الكويت:-

رحبت الكويت بالاعلان عن نتائج الانتخابات العراقية ،وقال رئيس الوزراء الشيخ صباح الاحمد الصباح((نتطلع الى أن تسهم هذه الخطوة في توحيد صفوف الشعب العراقي وتوجيه جميع طاقاته وامكانياته نحو البناء والتعمير وتلبية متطلبات الامن والتنمية))[١٤].

---

(٨) السعودية ترى في الانتخابات العراقية خطوة مهمة نحو الاستقلال ،موقع الرافدين ٢٠٠٥/٢/٢ ،ورد على الموقع التالي في الانترنيت :-
http//www.alrafidayn.com/news/
(٩) المرجع نفسه .
(١٠) المرجع نفسه .
(١١) المرجع نفسه .
(١٢) مجلس الوزراء البحريني يعرب عن دعمه وتأييده للانتخابات العراقية ،موقع صحيفة اخبار الخليج ،ورد على موقعها على الانترنيت :-
http//www.alrhbar-allrhaleej.com
(١٣) المرجع نفسه.
(١٤) صحيفة الزمان،العدد٢٠٣٦، ١٥شباط /فبراير ٢٠٠٥ ،ص ١.

المبحث الثالث

مواقف النخب الفكرية الخليجية من الانتخابات العراقية :-

شغلت الانتخابات العراقية أهتمام النخب الفكرية الخليجية بكل اتجاهاتها ،لانها تدرك ان هذه الانتخابات لا يمكن ان تنحسر تأثيراتها على العراق فحسب بل ان المراقب المنصف لابد أن يدرك ان دول مجلس التعاون الخليجي العربي يمكن ان تتاثر بهذا الحدث المهم أذا تداخل((أسقاطات الوضع العراقي على الشكل الاستراتيجي والامن السياسي في المنطقة))[١٥].

ويكشف(عبدالله بشارة) رئيس المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية في الكويت أن متطلبات((المصالح الوطنية العليا لمجلس التعاون في رؤية العراق المستنير والديمقراطي والملتزم بالتعددية،والشفافية ،وحقوق الانسان ،ويدرك شعب مجلس التعاون أشكالية الوضع العراقي المؤلف من أطياف عرقية ،ودينية ،ومذهبية متباينة وتجارب سياسية متصادمة،وعنيفة،ودموية في سلوكياتها،ومتطرفة في لغتها))[١٦].

وقد لاحظ عبدالله بشاره ان الحملات الانتخابية العراقية((تميزت بمشاركة شاملة ضمن جميع الالون ، والايدلوجيات ، والاعراق ،وصار بمقدور المضطهدين عبر تأريخ العراق الخروج علنا بشعارات وادبيات لم تتحملها انظمة سابقة))[١٧].

ومن جانب أخر لمس عبدالله بشارة ملامح الابتهاج والفرح على الجاليات العراقية في خارج العراق أثناء عملية الانتخابات حيث يقول((بدأت الانتخابات للجاليات العراقية في الخارج ،وشاهدنا من رقص في شوارع سيدني في أستراليا ،ومن زغرد في الدنمارك مغمورين بشعور الاعتزاز بعد أن أنضم العراق الى الاسرة العالمية عاقلا ومساهما وملتزما))[١٨].

وقد أدركت النخب الفكرية الخليجية ان الانتخابات العراقية تميزت بمشاركة أوسع حجم من الكيانات السياسية مختلفة الاتجاهات حيث أن((أبرز مافي صيغة الانتخابات انها تؤمن تنوعا في التمثيل النيابي بحيث لايسمح لمجموعة ان تحتكر القرار فالاكراد والشيعة ومجموعة العلمانيين والسنة بصيغة العراق كدائرة واحدة تحافظ على التوازن وتحقق الاطمئنان ضد أحتمالات تسيد طائفة على حساب الاخرين))[١٩].

وتنظر النخب الفكرية الى المرحلة التي ستاتي بعد الانتخابات العراقية أنها يجب أن تتوافق مع المصالح الخليجية لابل أن مستقبل العراق قد رسمته تلك النخب وفق المؤشرات التالية[٢٠]:-

١. تتطلب المصالح الخليجية العليا بروز العراق الديمقراطي المستنير،المتعدد ،والشفاف والذي تشارك في مصيره كل الاطياف ،والمنسجم مع قواعد السلوك الدولي والملتزم بقرارات

---

(١٥) عبدالله بشارة ،مجلس التعاون ..والانتخابات العراقية،البنك العربي للمعلومات ،ورد على الموقع التالي في الانترنيت:-http/www.albayan.ae

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) المرجع نفسه.

الشرعية الدولية ،المركز على التنمية والتطور السياسي والاجتماعي والخالي من الايدلوجيات ،والمستفيد من دروس الماضي ،والمنفتح على دول الجوار ،والمتعايش على أسس حسن الجوار ،وتبادلية المصالح.

٢. يهم دول مجلس التعاون الخليجي أن تساهم في مشروعات تنموية في العراق وتعانق سياسي ،وتبادلية في الاستثمار وأن تعمل دول الخليج على وضع خريطة طريق للتعامل الامني بحيث يشارك العراق في المنظومة الامنية التي أشار اليها قرار مجلس الامن المرقم٥٩٨ في المادة ٨ من ذلك القرار الذي يدعو دول المنطقة (مجلس التعاون الخليجي،أيران،العراق) الى وضع معايير الواقعية للمنظومة الامنية في منطقة الخليج.

٣. ان المصالح الخليجية تقتضي لقاءا عاجلا لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل الاتفاق على ((برنامج خليجي تجاه العراق)) بعد الانتخاب.

المبحث الرابع

المستقبل السياسي لدول مجلس التعاون الخليج العربية بعد الانتخابات العراقية:

ينظر المراقبون المختصون بمتابعة شؤون العراق ودول مجلس التعاون الخليج العربية ومنهم(نوح فلدمان) مستشار اول للقانون الدستوري للسلطات في العراق ان العراق يبقى بطبيعته الحالي متفردا في الطريقة التي يتم بها أيجاد الامكانيات الديمقراطية ،فرغم ان العراق هو (النموذج الاكبر) وضوحا والاكثر الحاحا لتطبيق (الديمقراطية الاسلامية)، الا أن الديمقراطية في بقية العالم الاسلامي ربما كان مهما الان،وربما أصبح اكثر الحاحا،الا ان فلدمان من جانب أخر يرى ان توقعات التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي تبدو دائما (كئيبة) سواء كان المقصود منها هو (الديمقراطية الاسلامية) او غيرها بينما تبدو الحاجة الى شي (كالديمقراطية الاسلامية) في غاية الاهمية[٢١]. ويجمع أغلب المحللون السياسيون أن دول مجلس التعاون الخليج العربية لايمكن أن تتجاوز ماحدث في العراق من تغييرات وأجراء الانتخابات النيابية وتمر عليها مرور الكرام ويمكن ان تكون صورة التاثيرات أيجابية تتمحور حول أجراء تغييرات هيكيلية في التنظيم الداخلي للوضع السياسي الخليجي في أطار مسيرة الاصلاح لها أو أن تكون تأثيراتها سلبية بحيث لاتعير أهمية لهذه الاحداث وتبقى صورة التغييرات داخل دولها بطيئة حسب ماتقررها الانظمة السياسية الخليجية وليس بموجب تفاعلها مع الداخل والخارج لابل أن بعض الاصوات الخليجية ينتابها نوع من التشاؤم من حصول أي عملية اصلاح وتفعيل لمسيرة المشاركة السياسية من خلال اصلاح أنظمتها وهياكلها الحكومية بسبب بعض المعوقات الداخلية وهذا ما نادى به علي خليفة الكواري وهو مفكر عربي من قطر أذ يقول ((فكيف والحال كذلك يمكننا تحري مستقبل الديمقراطية والحديث عن تعزيز المساعي الديمقراطية في مجموعة من الدول لايشكل كيانا سياسيا وقانونيا موحدا.وأصعب من ذلك كيف يمكننا تعزيز الجهود الديمقراطية عبر الحدود في مجموعة من الاقطار يعجز المواطنون في أغلبيتها عن طرح الموضوع بشكل رسمي للحوار الوطني داخل بلدانهم بسبب تدني مستوى الحريات العامة ونتيجة

---

(٢١) نوح فلدمان،مابعد الجهاد:أمريكا والنضال من أجل الديمقراطية الاسلامية ،دار المريخ،ترجمة عبد الرحمن عبدالله الشيخ، ٢٠٠٤ ،ورد في صحيفة الشرق الاوسط،العدد ٩٥٦٧، ٢٠٠٥/٢/٦ ،ص ١١.

حظر العمل العلني السلمي عن طريق الترغيب والترهيب على التوجهات كافة التي تنشد التغيير الديمقراطي))[٢٢].

وبموجب ذلك ستكون قراءتنا للمستقبل السياسي لدول مجلس التعاون الخليج العربية بعد الانتخابات العراقية تتنوع الى قراءتين الاولى ايجابية والاخرى سلبية وكما يأتي:-

المطلب الاول:- اتباع المنهج الاصلاحي :-

ان هذا السيناريو لا زالت ملامحه متماثلة في الوقت الحاضر بل له جذور نمت منذ السنوات الماضية فأهداف الاصلاح اليوم ما زالت في اساسها هي اهداف الامس ويمكن اجمالها وتركيزها في الاهداف الكبرى التالية[٢٣]:-

١.اقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به .
٢.التمهيد لبدء عملية تنمية شاملة ومستدامة ذات بعد انساني .
٣. بناء مقومات الامن القومي .
٤. اصلاح ادارة الدولة والمجتمع واقامة الحكم الرشيد .
٥. التوافق على دستور ديمقراطي في كل قطر من اقطار المنطقة ، وفي الكيان الموحد الذي نأمل ان يتجسد فيه اتحاد اقطار مختلفة .

وفي عقد التسعينات من القرن المنصرم برزت مطالب الديمقراطية والشورى وترجمت من خلال تحركات وعرائض الافراد والجماعات التي تنشد التغيير على امتداد بلدان المنطقة[٢٤].

ويبدو أن هناك عدة عوامل تساهم في تعزيز المنهج الاصلاحي وخاصة في مجال التحول الديمقراطي ومن أبرزها[٢٥]:-

١.تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمطالبة باداء مقتضياتها من حقوق وواجبات.
٢.تزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات والنخب الحاكمة.
٣ .التوجه العالمي نحو الديمقراطية.
٤.التغيرات الاقتصادية وتراجع دعم الدولة.
٥.تزايد نشاطات الجمعيات الاهلية ونمو التنظيمات غير الحكومية.
٦.الاعتبارات الدينية والتقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين.

وبجانب ذلك حققت دول مجلس التعاون الخليجي اذا ماتم مقارنتها في السياق العربي مؤشرات تنموية جادة ساهمت في مسيرة الاصلاح الاقتصادي لها منها التفوق في الدخل الفردي ،وفي

---

(٢٢) علي خليفة الكواري ،نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٦٧ ،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،أيار/مايو ٢٠٠١)،ص ٧.

(٢٣) المرجع نفسه .

(٢٤) ابتسام سهيل الكتبي ، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٣،العدد٢٥٧،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، ص ص ٢٢٢ – ٢٣٥.

(٢٥) علي خليفة الكواري،نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،مرجع سابق،ص ص ١٩-٢٤.

التعليم ،وفي الصحة ،وأنها بذلك تتمتع بالرفاهية الاجتماعية كما حققت هذه البلدان معدلات عالية في مؤشرات التنمية البشرية وتقع ضمن الدول المتقدمة في هذا الجانب[٢٦].

المطلب الثاني-العزوف عن المنهج الاصلاحي:-

أن هذا السيناريو تؤيده مؤشرات تعبر عن تدني الحقوق السياسية والمدنية في دول مجلس التعاون الخليجي منها[٢٧]:-

١.الحكم الصالح:-

تأتي دول مجلس التعاون الخليجي ما دون المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر المساواة والتمثيل والرقابة فيما عدا الكويت التي قد تصل الى معدل المتوسط العالمي

٢.المشاركة السياسية :-

تأتي دول المجلس متخلفة اكثر من باقي الدول العربية على صعيد حق المواطن في التصويت والانتخاب ماعدا الكويت حيث تصل نسبة المشاركة في الانتخابات الى ٨٥% والبحرين حيث تصل النسبة الى ٥٣% .

٣.مؤشر الحريات السياسية والمدنية :-

حيث ثبت ان دول المجلس لم تسجل منذ عام ١٩٧٣ أي تحسن على صعيد الحريات السياسية والمدنية بل حافظت على مستواها بتصنيفها دولا غير حرة بأستثناء الكويت.

٤. مؤشر حرية الاعلام :-

ويعتبر هذا المؤشر مهما للغاية على صعيد ملكية وسائل الاعلام والرقابة على القوانين والتشريعات وتعتبر جميع دول المجلس غير حرة ما عدا الكويت .

وترى بعض الاصوات الخليجية ان ما يشجع على العزوف على المنهج الاصلاحي ان الحركة الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي ضعيفة بشكل عام مع وجود فوارق من بلد الى اخر لسببين جوهريين هما[٢٨]:-

١.غياب الاحزاب السياسية التي تعارض قيامها جميع نظم الحكم في المنطقة بل تحرمها قوانين اغلبية اقطارها . وحتى ما هو موجود منها بحكم الامر الواقع في الكويت هو الى الجمعيات والتعاضديات اقرب نسبة الى الاحزاب السياسية الوطنية من حيث العضوية التي تسعى الى الوصول الى السلطة التنفيذية من خلال الانتخابات وفق برنامج محدد ومعلن[٢٩].

٢.عدم قدرة الافراد والجماعات الذين ينشدون التغيير على الانخراط في حركة دستورية ديمقراطية بسبب غياب قواسم مشتركة تغلب امر التوافق بينهم على دستور ديمقراطي على اختلافاتهم الاخرى . وذلك نتيجة ضعف التنظيمات الاهلية وضيق افق السراة ومن يحتلون دور الوجهاء في المجتمع وضعف حسن المسؤولية التأريخية لدى بعضهم .

---

(٢٦) د.عبد الخالق عبدالله ،الحريات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي،ندوة الحريات السياسية في الوطن العربي، بيروت،الجمعية العربية للعلوم السياسية،٢٠٠٣،عرض د.جمال علي زهران،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد ١٠ ،نيسان/ابريل٢٠٠٣،ص ١٢٦.

(٢٧) المرجع نفسه، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(٢٨) علي خليفة الكواري، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٢٩) فلاح عبد الله المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية ،(الكويت ،المؤلف، ط٢، ١٩٩٦)،ص ص ٣٨-٤٢.

الخاتمة:-

ان الانتخابات العراقية مرحلة مهمة من حياة العراق السياسية المعاصرة الا انها القت بتأثيراتها في المحيط الاقليمي وخاصة على دول مجلس التعاون الخليجي واعادت لالقاء الضوء حول ضرورات الاصلاح والتنمية وتغيير السياسات والتداول السلمي للسلطة واثارة موضوع الديمقراطية والتعددية الحزبية في دول المنطقة وبناء على ذلك عبرت دول المجلس عن اهتمامها بالانتخابات العراقية واخذت تحسب عدة معادلات قد تنعكس عليها في حالة عدم الاخذ بمنهج الاصلاح ومسك السلطة من قبل شخص واحد او قبيلة او عشيرة والتعامل مع التطورات السياسية في المنطقة بعد احتلال العراق برؤية موضوعية وخاصة في مجال اشراك الشعب في المسؤولية والمحاسبة وارساء الحكم الصالح وتنشيط دور منظمات المجتمع المدني وافساح المجال امام شرائح الشعب على التعبير وابداء وجهات نظرهم بمختلف السبل لاضفاء مسحة التغيير لمنع انتقال سيناريوهات لغرض الاصلاح من الخارج سواء بالترغيب او بالترهيب.